

Distr.: General
13 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية،
والبعثات الأخرى

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
التي تبلغ ٧٠٠ ٨٥١ ٥٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، للفترة
المتدا من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

170519 170519 19-07850 (A)



أولا - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

(المبلغ الصافي: ٧٠٠ ٨٥١ ٥٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، إنشاء بعثة سياسية خاصة، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، دعماً لتنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على النحو المبين في اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق)، وذلك لفترة أولية مدتها ستة أشهر.

٢ - وترد الولاية التي أناطها مجلس الأمن ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في الفقرة ٢ من قراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، وهي تشمل ما يلي:

- (أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وعمليات نزع الألغام على نطاق المحافظة؛
- (ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛
- (ج) العمل مع الطرفين حتى تكفل قوات الأمن المحلية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وفقاً للقانون اليمني؛
- (د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.

٣ - وفي القرار نفسه، وافق مجلس الأمن على مقترحات الأمين العام بشأن تكوين البعثة وجوانبها عملياتها المبينة في مرفق رسالته المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/2019/28)، ولاحظ أن البعثة سيرأسها رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار الذي سيعين برتبة أمين عام مساعد، وسيقدم تقاريره إلى الأمين العام عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام.

٤ - وحسب المشار إليه في الوثيقة S/2019/28، ستنطوي البعثة على نشر أولي لما يصل عديده إلى ٧٥ مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة وستضم موظفين إضافيين يتمتعون بطائفة من الخبرات الفنية والخبرات المتعلقة بالإدارة و/أو الدعم والأمن، تبعاً لما تحتاجه البعثة للوفاء بولايتها، رهنا بما تقرره الجمعية العامة في سياق نظرها في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

٥ - وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد أذن في قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، للأمين العام بإنشاء ونشر فريق متقدم، لفترة أولية مدتها ٣٠ يوماً، لبدء رصد ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك طلب تولي الأمم المتحدة رئاسة لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وتم، في هذا الصدد، تمويل مبلغ ٥,٤ ملايين دولار بمقتضى السلطة الممنوحة للأمين العام

بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

٦ - وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢، أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمين العام، في رسالتها المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، بالدخول في التزامات لتغطية الاحتياجات الأولية من الموارد اللازمة لبدء أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بمبلغ لا يتجاوز ٨ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٧ - وأذنت الجمعية العامة بقرارها ٢٧٩/٧٣ بقاء المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ للأمين العام بالدخول في التزامات للبعثة بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ٦٤٠ ١٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ريثما تقدّم ميزانية برنامجية منقحة مفصلة خلال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة.

٨ - ويتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة للفترة الممتدة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ التي تبلغ ٧٠٠ ٨٥١ ٥٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وتشمل الاحتياجات النفقات المقدرة في عام ٢٠١٨ بمبلغ ٦٠٠ ١٧١ دولارا والميزانية المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠ ٦٨٠ ٥٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

٩ - وتبين في الجدول ١ العملية التي أفضت إلى صياغة الميزانية الحالية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

الجدول ١

موجز لعملية صياغة الميزانية المقترحة

التاريخ	البيان
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	أذن مجلس الأمن بقراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) للأمين العام بإنشاء ونشر فريق متقدم، لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما، لبدء رصد ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك طلب تولي الأمم المتحدة رئاسة لجنة تنسيق إعادة الانتشار
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	تم تمويل مبلغ ٥,٤ ملايين دولار بمقتضى السلطة الممنوحة للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ فيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لبدء رصد ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم
٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩	قدم الأمين العام في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/28) مقترحه بشأن الطريقة التي ستقوم بها للأمم المتحدة بدعم تنفيذ اتفاق ستوكهولم
١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩	قرر مجلس الأمن بقراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩) إنشاء بعثة سياسية خاصة، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

التاريخ	البيان
٤ شباط/فبراير ٢٠١٩	طُلبت موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للدخول في التزامات لتغطية الاحتياجات الأولية التقديرية من الموارد التي تبلغ ٦٠٠ ٢٠٠ ٩ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبدء أنشطة البعثة للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩. ولا يشمل ذلك احتياجات الفريق المتقدم السابقة لصدور الولاية
٧ آذار/مارس ٢٠١٩	طلب من الجمعية العامة، ريثما تقدّم ميزانية برنامجية منقحة مفصلة خلال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة، أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ٦٤٠ ١٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/352/Add.8)
٨ آذار/مارس ٢٠١٩	بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ٢٠٠ ٨ دولار للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩
١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩	أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بقرارها ٧٣/٢٧٩ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ٦٤٠ ١٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩
١٣ أيار/مايو ٢٠١٩	قدم تقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة للفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٠ - في القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، شدد مجلس الأمن على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في اليمن في سبيل منع ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد المتاحة. ومن ثم، تعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بصورة وثيقة مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. وكان لدعم مكتب المبعوث الخاص دوراً أساسياً خلال المرحلة الأولى من عمل البعثة في الحديدة وسيظل له دورٌ حاسم في المراحل المقبلة. وتستند إلى حد كبير احتياجات البعثة المتعلقة بالإدارة والدعم إلى العناصر ذات الصلة من عنصر دعم البعثة الخاص بمكتب المبعوث الخاص، ويجري تعزيزها عند الضرورة، مما يحقق الاستفادة المثلى من الموارد الموجودة في الميدان ويقلّل الحاجة إلى أعداد إضافية من الموظفين.

١١ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، ستقوم بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بالتشاور والتنسيق، حسب الاقتضاء، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيتواصل التعاون مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في اليمن وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

١٢ - وبهذه الطريقة المذكورة أعلاه، ستحافظ البعثة على أقل حضور ممكن لها، وتتجنب في الوقت نفسه وقوع أي تأثير ضار على العمل المبذول في إطار الأنشطة التي يضطلع به مكتب المبعوث الخاص أو فريق الأمم المتحدة القطري الأوسع نطاقاً، أو على الدعم المقدم لتلك الأنشطة. وتوجد أيضاً طرائق فعالة لتحقيق الاتساق والتنسيق ضماناً لاستخدام الموارد على أنسب وأكفأ وجه في جميع جهود الأمم المتحدة للاستجابة للحالة في الحديدة.

١٣ - وتتضمن تشكيلة البعثة ونهجها تقديم دعم مستمر من الأمانة إلى لجنة تنسيق إعادة الانتشار من خلال توفير مشورة الخبراء والتوجيه والرقابة على الأنشطة. وإضافةً إلى ذلك، تضطلع البعثة بأنشطة الاتصال والتنسيق مع الطرفين وقوات الأمن المحلية، سعياً إلى كفالة تنفيذ الولايات وضمن الرصد المناسب لامتثال الطرفين لأحكام الاتفاق. وتركّز البعثة على تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق. وتقدم خدمات الدعم والأمن اللازمة للمتبعين من تنفيذ المهام المقررة.

١٤ - والقصد الأولي للبعثة هو مواصلة تعزيز آلية لجنة تنسيق إعادة الانتشار لكي تتحقق لها الاستفادة، بمشاركة نشطة من الطرفين تحت قيادة الأمم المتحدة. فهذه الآلية توفر منتدى مشتركاً لتخطيط أنشطة إعادة الانتشار والإشراف عليها وتنفيذها بصورة مستمرة في جميع أنحاء الحديدة، كما توفر طريقةً لوضع تدابير فعلية لمنع التصعيد عند الضرورة. ويشمل دعم الأنشطة التي تقوم بها البعثة، في هذا الصدد، وضع اتفاقات مع الطرفين بشأن الطرائق التشغيلية والعناصر التقنية والنهج، وإجراء البحوث والتحليلات بشأن بيئة العمل والشركاء الرئيسيين والقدرات وموارد المعلومات، وإعداد ونشر الأصول والموارد البشرية والموارد الأخرى المناسبة، والقيام في الحديدة بإنشاء بنى تحتية آمنة، مادية ومتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

١٥ - وتعمل البعثة أيضاً عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة وتستند إلى الدعم المقدم منها، حسب الاقتضاء، مع الاعتماد على القدرات والخبرات الفنية لمكتب المبعوث الخاص إلى اليمن. ويمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن يستفيد من الخدمات التي تقدمها البعثة، بما فيها الخدمات المتعلقة بالإقامة والنقل الجوي، حيثما تسمح قدرة البعثة بذلك.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٨

١٦ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨)، قام الأمين العام بإنشاء ونشر فريق متقدم للبدء في رصد ودعم التنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. وعين الأمين العام رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وفقاً لاتفاق ستوكهولم.

١٧ - وبناءً على طلب من المبعوث الخاص إلى اليمن، عيّن كل واحد من الطرفين ثلاثة ممثلين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وصل رئيس اللجنة إلى اليمن بصحبة فريق متقدم وبدأ على الفور في إجراء مشاورات مع الطرفين، فاجتمع في عدن في ذلك اليوم مع أعضاء اللجنة التابعين للحكومة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اجتمع رئيس اللجنة في صنعاء مع أعضاء اللجنة التابعين للحوثيين. واستفاد رئيس اللجنة والفريق المتقدم من هذين الاجتماعين الأوليين مع الطرفين للتذكير بالالتزامات التي ينص عليها اتفاق ستوكهولم وبهدف اللجنة الذي يتمثل في كفالة الالتزام بوقف إطلاق النار، والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية، وإعادة نشر القوات.

١٨ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أعضاء الفريق المتقدم مع السلطات في الحديدة وزاروا ميناءها للتعرف على بيئة العمل داخل المدينة، بما يشمل الطرق الشرقية والجنوبية لدخول المدينة والخروج منها، التي تم إغلاقها.

١٩ - وبموازاة ذلك، واصل رئيس اللجنة التفاوض مع الطرفين لبناء الثقة وبث الاطمئنان ولعقد أول اجتماع مشترك للجنة في الحديدة في أقرب وقت ممكن. وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع الطرفين لتحديد موقع ملائم وآمن، تعهد الطرفان بضمان سلامة وأمن أعضاء اللجنة وفريق الأمم المتحدة المتقدم، وتنسيق إزالة الألغام من أجل تيسير وصول ممثلي حكومة اليمن إلى المكان المحدد. وعقد الاجتماع المشترك الأول للجنة يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في مدينة الحديدة.

٢٠ - وقدم رئيس اللجنة للطرفين مقترحا توفيقيا فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من إعادة الانتشار. وتضمن المقترح اقتراحات بشأن المسافات التي سيعاد نشر القوات عليها انطلاقا من الموانئ وكذلك من مواقعها على طول طريق الحديدة - صنعاء، مما يوجد منطقة عازلة من شأنها إفساح المجال أمام التسهيلات والعمليات الإنسانية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩

٢١ - وفي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ثم كذلك في ١٦ و ١٧ من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قام رئيس اللجنة برحلات مكوكية بين مقرري الطرفين من أجل تلقي التعقيبات ومناقشة المقترحات البديلة المتعلقة بالمرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

٢٢ - وعقد اجتماع مشترك ثان للجنة في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ على سفينة تابعة للأمم المتحدة راسية في ميناء الحديدة، حيث ناقش الطرفان طرائق رصد وقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات على أساس متبادل. وقد ثبتت صعوبة التوصل إلى اتفاق وانقضت المواعيد الأصلية المتوخاة في اتفاق الحديدة. ولحسن الحظ، أقر الطرفان بأنهما كانا مفرطين في الطموح، واتفقا على ضرورة تنقيح الأطر الزمنية. وكرر الطرفان تأكيد التزامهما بتنفيذ الجوانب المتعلقة بالحديدة من اتفاق ستوكهولم.

٢٣ - وفي اجتماع مشترك ثالث عقد في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، اتفق الطرفان على وضع مفهوم للعمليات يخص المرحلة الأولى من إعادة الانتشار. وفي وقت لاحق، تبادل الطرفان مفهوم العمليات واتفقا عليه خطيا في نيسان/أبريل. ولم يبدأ الطرفان بعد تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

٢٤ - وفي هذه الأثناء، ظل وقف إطلاق النار، منذ دخوله حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ساريا بصفة عامة حيث لم ترد أي تقارير تفيد بأن أي من الطرفين قد حاول الاستيلاء على أرض جديدة. ومن أهم افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٩ افتراض أن يبدي الطرفان التزاما مستمرا وملموسا بالتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك التقيد بالتزاماتهما المتعلقة باحترام وقف إطلاق النار؛ وإعادة نشر القوات خارج مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ والكف عن إرسال أي تعزيزات عسكرية إلى مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ومحافظة الحديدة؛ وإزالة المظاهر العسكرية من مدينة الحديدة. وتشكل مراقبة الامتثال لهذه الالتزامات أساس مهام الرصد المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي يجب أن تكون مصممة ومزودة بالموظفين والمعدات على نحو يتيح لها الاضطلاع بمهام المراقبة والرصد والإبلاغ المطلوبة.

٢٥ - وقد صمم التشكيل المقترح لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بحيث يوفر وجوداً مرناً يلبي احتياجات مهام البعثة المتمثلة في رصد امتثال الطرفين، وإثبات وتقييم الوقائع والظروف على الأرض بطريقة موضوعية، حيثما أمكن. وحسب ما ورد وصفه أعلاه، تتواصل البعثة مع جميع الأطراف ذات الصلة وتقدم تقارير إلى الأمين العام عن طريق مبعوثه الخاص إلى اليمن ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، تُسهم البعثة في استدامة العملية السياسية الهشة التي أعاد المبعوث الخاص إطلاقها مؤخراً، وهو ما يوفر دعماً هاماً لجهود الرامية إلى تيسير عملية سياسية شاملة تهدف إلى التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية من شأنها أن تضع نهاية دائمة للنزاع الدائر في اليمن.

٢٦ - ودعماً لتلك الأنشطة، قامت البعثة أيضاً بإنشاء قدرة للاتصال والتنسيق مع طرفي النزاع والجهات الفاعلة الأخرى لضمان الإلمام بالحالة والتنسيق والاتصال ولرصد الامتثال لوقف إطلاق النار وما يتصل به من التزامات. ويجري الاضطلاع بتلك المسؤوليات من خلال إيفاد ضباط للاتصال إلى الطرفين من أجل التواصل بشكل مباشر مع الجهات المعنية التشغيلية الرفيعة المستوى.

٢٧ - وتضطلع بأنشطة الرصد والرقابة المباشرة أفرقة مشتركة من المراقبين والمدنيين، الذين يعملون في جميع أنحاء منطقة البعثة، بالتنسيق مع النظراء لدى الطرفين من أجل رصد تنفيذها للاتفاق. كذلك أنشأت البعثة قدرة للعمل مع الطرفين في جهودهما المبذولة لتأمين مدينة الحديدة من خلال قوات الأمن المحلية. وتحقيقاً لتلك الغاية، أنشئت قدرة مركزية لتوجيه العمليات والإشراف عليها والإبلاغ عنها وتنفيذها، تتألف من مراقبين وموظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة. ولدى تلك الهيئة قدرات مخصصة للاتصال المباشر مع النظراء على مستوى القيادة لدى الطرفين، ومع قوات الأمن المحلية. ويتلقى هؤلاء المراقبون والموظفون المدنيون الدعم من إدارة للعمليات وقدرة تحليلية مسؤولتين عن تخطيط الأنشطة الميدانية والإشراف عليها وإعداد التقارير لمقر قيادة البعثة، وعن جمع وتحليل المعلومات لضمان الإلمام بالحالة بشكل فعلي.

٢٨ - ويجري إنشاء قدرات للاتصال والتنسيق على المستوى الميداني تتألف من مراقبين وأفراد مدنيين تابعين للأمم المتحدة. وستوفر هذه الأفرقة قدرة الاتصال المباشر من أجل التحوار مع النظراء في الطرفين وكذلك مع القوات الأمنية المحلية والمحاورين الآخرين، حسب الاقتضاء. وستشكل تلك الأفرقة نواة قدرة الرصد من أجل مراقبة وترسيخ امتثال الطرفين للاتفاق، وكذلك نواة القدرات والإمكانات ذات الصلة للعناصر الفاعلة الأمنية المحلية. وستكون متنقلة وتقوم بمهام التواصل والمراقبة بصورة يومية ومباشرة في جميع أنحاء منطقة البعثة إلى جانب إبلاغها عن النتائج التي تنتهي إليها إلى إدارة المعلومات والقدرة التحليلية.

٢٩ - وتتوزع الأنشطة التي كلفت بها البعثة على أربعة مواقع في الحديدة وصنعاء وجيبوتي والأردن. فينشر موظفون في الحديدة لتنفيذ ولاية البعثة بشكل مباشر عن طريق أداء مهام من قبيل قيادة ودعم آلية لجنة تنسيق إعادة الانتشار، والتخطيط، والإشراف على المهام التشغيلية للبعثة وإدارتها، والاتصال بالطرفين، والرصد، والمراقبة والتنسيق، إلى جانب الوظائف التمكينية المناسبة.

٣٠ - ويربط موظفو البعثة المتمركزون في صنعاء الاتصال بالموظفين الفنيين وفريق لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وفريق الأمم المتحدة القطري، والسلطات في صنعاء، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يدعمون تنسيق العمليات الجوية للطائرة الثابتة الجناحين الموفدة إلى منطقة البعثة، ومراقبة الحركة وعمليات النقل البري للأفراد على متن المركبات بين صنعاء والحديدة. ووجود البعثة في جيبوتي ضروري لتنسيق العمليات الجوية المتعلقة بالإجلاء الطبي.

٣١ - ولتتمكن هذه العملية، من المتوقع أن يزود الطرفان الأمم المتحدة بالإذن والترخيص المناسبين لنشر ونقل واستخدام ما يلزم من أفراد وموارد لتنفيذ الولاية. وسيكفل تعاون الطرفين في هذا الصدد النشر الكامل وتوفير الموارد على نحو مستدام للبعثة وسيتم لها بلوغ القدرة التشغيلية المطلوبة مع اكتساب القدرات اللازمة على نحوٍ يمكنها من القيام بعملياتها بسلامة وبشكلٍ آمن وفعال. وسيشمل النشر وتوفير الموارد حركة المركبات والطائرات والاتصالات وغيرها من عناصر البنى التحتية، إلى جانب معدات الحماية والأمن، دون الاقتصار على ما ذكر. وينبغي ألا يغيب عن الذهن أن المطار الموجود في الحديدة غير صالح للاستعمال وأن الرحلات الجوية تجرى من مطار صنعاء الدولي، ومن هناك يُنقل أفراد البعثة وأصولها إلى الحديدة برا. ولكي يتسنى للبعثة أن تقوم بمهامها على نحو تام، يجب أيضا منحها الحرية التامة في التنقل والعمل لأغراض الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها. وستكفل حرية التنقل والعمل وصولها من دون عوائق إلى المناطق والوحدات والبنى التحتية الخاضعة لسيطرة الطرفين، وحرية تنقلها عبر خطوط المواجهة أو الحدود في الأوقات والأماكن التي تختارها البعثة، وضمان المرور بسلامة وأمن لأفراد البعثة في جميع أنحاء منطقة البعثة.

٣٢ - ويُفترض أيضا، كي يتسنى للبعثة الوفاء بولايتها، عدم استئناف العمليات القتالية الكبرى بين الطرفين في محافظة الحديدة، وعدم وجود أي معوقات عسكرية مستمرة قد تحول دون استخدام طرق الإمداد الرئيسية إلى منطقة البعثة ومنها. وحتى الآن، ما من إشارة تدل على معاودة الأعمال القتالية الكبرى، وهو ما يتيح نشر ودعم الفريق المتقدم وموظفي البعثة ومواردها، إلا أن أعمال العنف والجريمة العامة ما زالت مستمرة، إلى جانب التهديدات غير المتناظرة التي تشكلها عناصر فاعلة من غير الدول. والتهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب ما زال قائما أيضا في منطقة البعثة الأمر الذي يتطلب التنسيق على مستوى رفيع مع الطرفين المسؤولين عن إزالة هذه الأخطار، ومع السلطات اليمنية المكلفة بمكافحة الألغام.

٣٣ - ومع أخذ هذه المسائل المبينة أعلاه في الاعتبار، يتوقع وجود بنى تحتية وأصول آمنة مناسبة للتخفيف من تلك المخاطر على المستوى المحلي، ما دامت الظروف الأمنية التي خلص إليها التقييم مؤاتية لنشر أفراد البعثة. وتوفير تلك البنى التحتية والأصول سيتطلب زيادة قدرة الإيواء الحالية بغية توفير أماكن آمنة لموظفي البعثة وأصولها وقد يستدعي ذلك الاستفادة من مجموعة من الخيارات لتلبية الاحتياجات الفورية والمتوسطة الأجل مع مرور الوقت. وتشمل الخيارات إنشاء مجمعين في الحديدة، بمران حاليا بمرحلة العطاءات الخاصة بأعمال التعاقد والتحسينات، ومن المتوقع أن يكونا كافيين لاستيعاب جميع موظفي البعثة الدوليين، والمرافق الطبية، وحيز المكاتب. وقد جرى تنسيق الخيارات مع سياسات الأمم المتحدة في مجالي الأمن والسلامة، وهي مرهونة بتقييم وإقرار في إطار تلك السياسات.

٣٤ - ووقع العقد الخاص بسفينة تحمل علم الأمم المتحدة؛ ووصلت السفينة إلى الحديدة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بعد إعادة تشكيل مقصوراتها وتحميل المعدات اللازمة في ميناء جيبوتي. وستستخدم السفينة كمكاتب للبعثة ومكان للعيش لمدة تصل إلى ستة أشهر، لإتاحة الوقت الكافي للانتهاء من تجهيز المكاتب وأماكن الإقامة البديلة التي تلي شروط الأمن. وجرى التعاقد على السفينة بعقد إيجار يومي شامل يضم تكلفة إضافية تخص النقل إلى منطقة البعثة وإعادة منها. وبوفر وكيل الشحن أمن المنطقة المحيطة عند مدخل السفينة في ميناء الحديدة بالتشاور مع السلطات المحلية وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

٣٥ - ويُعتبر توفير العلاج الطبي المناسب والقدرة على إجلاء المصابين عاملاً تمكينياً حيويًا بالنسبة للبعثة ولنشر أفراد الرصد المقدمين من جهات دولية. وبمراعاة القدرات المحدودة المتاحة حالياً، تنشر على نحو مستدام الموارد التقنية والمتخصصة الكافية اللازمة لتوفير القدرات المناسبة على إجراء العمليات الجراحية العاجلة والتثبيت، إلى جانب قدرة على نقل المصابين بأمان إلى مستويات أعلى من الرعاية الطبية من خلال عقدتين مع فريق معني بالإجلاء الطبي والجراحة الميدانية مقره في الحديدة ومع فريق للإجلاء الطبي عن طريق الجو مقره في جيبوتي. وتوفر هذه الإمكانيات قدرة إجلاء مخصصة تستطيع رفع ونقل المصابين إلى المرافق الإقليمية حسب الحاجة، مع إتاحة خيارى الإجلاء الطبي جواً والنقل البرى. وستتمركز في مرافق الأمم المتحدة في الحديدة المرافق الطبية الخاصة بعلاج المرضى في الموقع أو تثبيت حالات من سيجري إجلاؤهم.

٣٦ - وسيطلب تنفيذ ولاية البعثة تنسيقاً منهجياً وفعالاً مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعمل هي أيضاً في المنطقة. وسيشمل النظراء في سياق تحقيق هذا التنسيق ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المبعوث الخاص، الذين ربما يشاركون في أنشطة أو يقدمون الدعم، مع التركيز على الصعيد الوطني، لعناصر اتفاق الحديدة في مجالات تقع خارج نطاق مهام الرصد. وكفالة الانساق بين جميع هذه الجهود، وإبراز أولويات المنظمة، وتوفير الموارد للاحتياجات والخطط، أمور ستشكل جانباً حيويًا من مهام البعثة وستكون رهناً بتحقيق مستوى عالٍ من المشاركة والتشاور مع الشركاء على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري وخارجه.

٣٧ - وعلى أساس الجهود المشار إليها أعلاه، ستوفر للبعثة القدرة على القيام بأمان بأعمالها في جميع أنحاء محافظة الحديدة، والتواصل مع الطرفين وأصحاب المصلحة الآخرين، واتباع منهج متجانس في عمل المنظمة في المحافظة. وستنسق تلك الجهود بدورها مع المساعي السياسية التي يبذلها المبعوث الخاص ومكتبه، اللذين تتبع لهما البعثة، وكذلك مع الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقاً التي ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٨ - وستقدم أيضاً تقارير عن الأنشطة المذكورة أعلاه وعن امتثال الطرفين للاتفاق إلى مجلس الأمن، بصفة دورية وبطريقة محايدة وشفافة، حتى يتسنى للمجلس عقد مداولات بشأن حالة الاتفاق.

٣٩ - ويرد في الجدول ٢ بيان هدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائها.

الجدول ٢

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: ضمان زيادة الاستقرار والحد من العنف في محافظة الحديدة		
مقاييس الأداء		
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء
(أ) استمرار وقف إطلاق النار	١' إعادة انتشار القوات وفقاً لخطة متفق عليها	الأداء المستهدف
وتحسن الحالة الأمنية في المحافظة		الأداء المقدر
		الأداء الفعلي
		الأداء المستهدف
		نعم

مقاييس الأداء		مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٨	٢٠١٩		
		٢' خلو مناطق إعادة الانتشار من المظاهر العسكرية ومخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها من الأسلحة أو العناصر	
	نعم	٣' زيادة عدد المدنيين العائدين إلى الحديدة	
	نعم	١' انخفاض عدد الادعاءات المتعلقة بانتهاك وقف إطلاق النار	(ب) زيادة الثقة بين الطرفين
	نعم	٢' زيادة الاتصال بين موظفي الاتصال التابعين للطرفين	
	نعم	٣' زيادة حرية الحركة في المناطق الحساسة	
	نعم	٤' فتح الممرات الإنسانية والبنى التحتية الحيوية وإمكانية الوصول إليها	
	نعم	١' سد قوات الأمن المحلية الفراغ الأمني المحتمل بعد إعادة الانتشار	(ج) إرساء الأمن من جديد في مناطق إعادة الانتشار عن طريق قوات الأمن المحلية المدنية
	نعم	٢' تحسن الشعور بالأمن لدى المجتمعات المحلية	
	نعم	٣' تحسن الاتصال بين قوات الأمن المحلية والمجتمعات المحلية	
	نعم	٤' عودة السكان المدنيين واستئناف الأنشطة التجارية في مناطق إعادة الانتشار	

النواتج

- عقد ٢٠ اجتماعاً مشتركاً للجنة تنسيق إعادة الانتشار من أجل الاتفاق على طرائق إعادة الانتشار، ومعالجة متطلبات وقف التصعيد أو منعه وإعداد التقارير
- عقد ٥٠ اجتماعاً ثنائياً مستقلاً مع كلا الطرفين لتعزيز الثقة وبناء توافق الآراء
- تنظيم ٢٥ حلقة عمل مع موظفي الاتصال التابعين للطرفين من أجل توفير بناء القدرات في مجال آليات الاتصال
- إعداد لجنة تنسيق إعادة الانتشار خطة متفقا عليها لإعادة انتشار القوات خارج مدينة الحديدة وثلاثة موانئ
- وضع إطار لرصد وقف إطلاق النار والاتفاق عليه مع الطرفين
- رصد البعثة تنفيذ الطرفين للخطة المتفق عليها وإبلاغها عن ذلك
- إنشاء وتشغيل مراكز في الشمال والوسط والجنوب لأفرقة الاتصال والتنسيق تضم موظفي اتصال تابعين للطرفين
- إجراء بعثات رصد يومية من جانب أفرقة تنسيق الاتصال بعد إعادة انتشار القوات العسكرية التابعة للطرفين
- النجاح في وقف تصعيد المواجهات المسلحة المحتملة بين الطرفين ونزع فتيل التوترات من خلال أنشطة الوساطة المحلية الرسمية والمخصصة
- إجراء أفرقة الاتصال والتنسيق زيارات مراقبة يومية بمجرد تنفيذ إعادة الانتشار
- عقد ٤٠ اجتماع اتصال مع المحاورين الأمنيين والسلطات والمجتمعات المحلية لضمان سريان الأولويات الاستراتيجية والإلمام بالحالة وفهم التصورات
- إجراء ١٥ تقييماً في الموقع للبنى التحتية الخاصة بالشرطة ومواردها في مدينة الحديدة
- تقديم إسهامات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعياً إلى وضع خطة استراتيجية شاملة لدعم قوات الأمن المحلية في مدينة الحديدة والموانئ الثلاثة
- وضع واعتماد منهجية لفرز قوات الأمن، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخضوع ٢٠٠٠ من أفراد قوات الأمن المحلية لعملية فرز

العوامل الخارجية

٤٠ - من المتوقع أن تحقق البعثة هدفها وإنجازاتها المتوقعة شريطة وجود إرادة سياسية كافية ومشاركة كافية من أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، ووجود دعم مستمر من الناحية السياسية والموارد والأفراد من خلال تقديم المجتمع الدولي مساهمات عسكرية وبأفراد الشرطة من أجل التمكين من مواصلة انتشار البعثة. وسيتوقف أيضاً نجاح البعثة على استمرار وجود بيئة تشغيل آمنة بشكل مناسب ومواتية، وعلى بناء ما يكفي من الثقة بين الطرفين ومع الشركاء الآخرين لتوليد الدعم لأنشطة البعثة والمشاركة فيها باستمرار.

٤١ - ويتوقف تنفيذ خطة إعادة الانتشار على وجود بيئة سياسية مواتية تفضي إلى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن تسلسل عمليات إعادة الانتشار وتفعيل قوات الأمن المحلية. وسيتوقف التنفيذ الفعال أيضاً على التعاون التشغيلي، وفعالية هياكل القيادة والسيطرة لدى كلا الطرفين لضمان الامتثال على جميع المستويات.

٤٢ - ويتوقف رصد الامتثال لوقف إطلاق النار وخطة إعادة الانتشار على استعداد الطرفين لإتاحة إمكانية الوصول وحرية التنقل إلى جميع المناطق الضرورية من أجل المراقبة والإشراف بشكل فعال.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩		٢٠١٨-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		٢٠١٨-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		٢٠١٨-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		فئة الإنفاق
صافي الاحتياجات	الفرق	مجموع الاحتياجات	اعتماد	مجموع الاحتياجات	اعتماد	النفقات المقدرة ^(١)	الفرق	
٢٠١٩ لعام	(٢٠١٩-٢٠١٨)	غير المتكررة	عام ٢٠١٨	٢٠١٨	عام ٢٠١٨	(٢٠١٨-٢٠١٩)	(٢٠١٨-٢٠١٩)	(١)
(٣)+(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)=(١)-(٢)	(٢)	(٢)	(١)
١ ٠٥٤,٠	١ ٠٥٤,٠	-	١ ٠٥٤,٠	-	-	-	-	المراقبون
٥ ٨١٥,٤	٥ ٨١٥,٤	-	٥ ٨١٥,٤	-	-	-	-	تكاليف الأفراد المدنيين
٥٠ ٩٨٢,٣	٥٠ ٨١٠,٧	١٠ ٠٣٦,٧	٥٠ ٨١٠,٧	-	(١٧١,٦)	١٧١,٦	-	التكاليف التشغيلية
٥٧ ٨٥١,٧	٥٧ ٦٨٠,١	١٠ ٠٣٦,٧	٥٧ ٦٨٠,١	-	(١٧١,٦)	١٧١,٦	-	المجموع

(أ) تطابق النفقات المقدرة المحملة على مبلغ ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ مليون دولار في إطار السلطة الممنوحة للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢، في ما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لعام ٢٠١٨. وُحلت الموارد المتبقية البالغة ٢ ٥٢٨ ٤٠٠ دولار إلى عام ٢٠١٩.

(ب) يطابق مبلغ ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار الممول في إطار السلطة الممنوحة للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢، في ما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لعام ٢٠١٨، فضلا عن سلطات الدخول في التزامات التي وافقت عليها حتى الآن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.

الجدول ٤

الوظائف

فئة الخدمات العامة		فئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمة		الموظفون الوطنيون		مجموع	
الوظائف	مجموع	الوظائف	مجموع	الوظائف	مجموع	الوظائف	مجموع	الوظائف	مجموع
أع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	١/٢-ف	مجموع	الأمنية	العامة
الدولية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية
١٣٦	٦٩	٦٥	٤	٦٧	-	٣١	٣٦	-	٣١
٢	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-
١٣٨	٦٩	٦٥	٤	٦٩	-	٣١	٣٨	-	٣٨

مختصر: أع م = أمين عام مساعد.

٤٣ - لم يرصد اعتماد لعام ٢٠١٨، ومن ثم، كما أشير في الفقرة ٥ أعلاه، تغطي النفقات المقدرة من خلال السلطة الحالية للدخول في التزامات من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨). وتتعلق تلك النفقات بالسفر في مهام رسمية (٢٩ ٧٠٠ دولار)؛ والمرافق والبنى التحتية (٦ ٦٠٠ دولار)؛ والنقل البري (١٩ ٢٠٠ دولار)؛ والعمليات الجوية (٦٧ ٣٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٩ ٨٠٠ دولار)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٩ ٠٠٠ دولار). وتُلتمس في سياق هذا التقرير اعتمادات للمبلغ المستخدم في عام ٢٠١٨ نظير سلطة الدخول في التزامات.

٤٤ - وتصل الاحتياجات من الموارد المقدرة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لعام ٢٠١٩ إلى مبلغ ١٠٠ ٦٨٠ ٥٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ويغطي التكاليف المتصلة بالمراقبين (١ ٠٥٤ ٠٠٠ دولار) لعدد يصل إلى ٧٥ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة، وتكاليف الأفراد المدنيين (٥ ٨١٥ ٤٠٠ دولار) التي تشمل التكاليف التقديرية المتعلقة بالوظائف المؤقتة التي أنشئت خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (٢ ٣٠٤ ٣٠٠ دولار) والتكاليف المتعلقة بإنشاء ١٣٨ وظيفة مقترحة (١ أمين عام مساعد، ١، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٥ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٢٠ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٦٥ موظفا من الرتبة المحلية) و ٥ أفراد مقدمين من الحكومات للنصف الثاني من عام ٢٠١٩ (٣ ٥١١ ١٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٥٠ ٨١٠ ٧٠٠ دولار). وتشمل التكاليف التشغيلية المقدرة السفر في مهام رسمية (١ ٥٥٠ ٩٠٠ دولار)؛ والمرافق والبنى التحتية (١٤ ٢٠٦ ٧٠٠ دولار)، بما في ذلك استئجار الأماكن وسفينة بحرية لازمة لوجود البعثة في الحديدة وخدمات الأمن؛ والنقل البري (٦ ٠٩٢ ٦٠٠ دولار)، بما في ذلك حيازة وصيانة المركبات المدرعة؛ والعمليات الجوية (١٦ ٣١٧ ٩٠٠ دولار)، بما في ذلك استئجار طائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرة واحدة ذات أجنحة دوارة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢ ٩١٦ ٠٠٠ دولار) لاقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والخدمات الطبية (٦ ٧٠٥ ٠٠٠ دولار) أساسا للاستعانة بمتعاقدين خاص لتوفير الخدمات الطبية لموظفي البعثة في الحديدة؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣ ٠٢١ ٦٠٠ دولار)، بما في ذلك رسوم الشحن والتكاليف ذات الصلة.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٩، يقترح في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩) إنشاء ١٣٨ وظيفة ونشر ٥ من الأفراد المقدمين من الحكومات في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ويقترح إنشاء ما مجموعه ٤٥ وظيفة للعنصر الفني، تتمركز وظيفة واحدة برتبة ف-٤ منها في مقر الأمم المتحدة كوظيفة دعم في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وتتمركز الوظائف الـ ٤٤ المتبقية في الميدان. ويقترح إنشاء ما مجموعه ٢٢ وظيفة للعنصر الأمني، تتمركز كلها في الميدان، ويقترح إنشاء ٧١ وظيفة لعنصر دعم البعثة، تتمركز وظيفة واحدة برتبة ف-٢ منها في مقر الأمم المتحدة كوظيفة دعم في إدارة الدعم العمليتي، وتتمركز الوظائف الـ ٧٠ المتبقية في الميدان. ويقترح نشر عدد أقصاه ٧٥ من مراقبي الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٩ لدعم تنفيذ الولاية.

٤٦ - وتمشيا مع الإطار الحالي لتقسيم الاشتراكات، ستؤخذ في الحسبان الاعتمادات المقترحة لميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في القرار المتعلق بتمويل البعثة الذي سسيتمخذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وستقسم في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وبما أنه سيجري تحمل النفقات في عام ٢٠١٩ دون أن يقابل ذلك تدفق في الاشتراكات، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بالسيولة التي تواجه بالفعل في عمليات الميزانية العادية لعام ٢٠١٩، والمبينة في الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809). وللتعامل مع مثل هذه الحالات، أبرز الأمين العام في الفقرة ٩٢ من ذلك التقرير أهمية إصدار نصيب مقرر تكميلي اختياري في منتصف السنة للتخفيف من الآثار السلبية على تنفيذ الولايات. وفي الفقرة ١٠٣ (أ) من ذلك التقرير، طلب الأمين العام أيضا إلى الجمعية العامة أن تزيد صندوق رأس المال المتداول ليلبلغ ٣٥٠ مليون دولار اعتبارا من ١ تموز/يوليه

٢٠١٩. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد على التخفيف من الضغوط التي تتعرض لها السيولة بفعل الاعتماد المقترح تخصيصه للبعثة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٧ - في عام ٢٠١٨، استخدمت موارد خارجة عن الميزانية قدرها ١٣٠ ٠٠٠ دولار لدعم نشر الفريق المتقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨). ولا يتوقع تخصص موارد خارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٩ من أجل البعثة.

ثانياً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٤٨ - يطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

- (أ) أن توافق على ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لعام ٢٠١٩ التي تبلغ ١٠٠ ٦٨٠ ٥٧ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)؛
- (ب) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، مبلغاً إضافياً قدره ٥٧ ٨٥١ ٧٠٠ دولار (دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد احتساب النفقات المقدرة لعام ٢٠١٨ والبالغة ١٧١ ٦٠٠ دولار؛
- (ج) أن تعتمد مبلغاً قدره ٥٩٠ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مناظر في إطار الباب ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.